

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

جَوْلَةٌ حَوْلَ تَحْقِيقَةِ الْمُحَقِّقِ الْخَمِينِيِّ

لقد أشبعنا الكلام حول تحقیقات المحققين كالآخوند والاصفهانى والعراقي والخوئي والصدر، ثم ناقشناها بأسرها، وقد حان الأوان كي نندارس تحقیقة المحقق الخميني حيث قد تحدث حول الخبر بداعي الإنشاء قائلاً:

«لا إشكال في أن الجمل الخبرية المستعملة في مقام البعث والإغراء كالهيات في حكم العقلاء بلزوم إطاعتها (فالعقلاء هم الذين قد اعتبروا الوجوب) لما عرفت من أن البعث بأي دال صدر من المولى (سواء أصدره بالصيغة أو بالجملة الخبرية) كان تمام الموضوع للزوم الاتباع، وإنما الكلام في كيفية دلالتها على البعث (الطلبى).

و الذي يمكن أن يقال: إنها مستعملة في معانيها الخبرية بدعوى تحققها من المخاطب (نظير الكفاية) مدعياً أن المخبر به أمر يأتي به المخاطب (حتماً) من غير احتياج إلى الأمر، لوضوح لزوم إتيانه بحكم العقل (إذ الجملة خبرية قد افترضت امتثال المكلف حتماً حتى ولو لم يأمر المكلف أصلاً) كما إذا قلت: «إن ولدي يصلي» أو «إنه يحفظ شأن أبيه» بداعي إغرائه بذلك، فإنك تستعمل الجملة في معناها بدعوى كون الأمر بمكان من الوضوح لا يحتاج إلى الأمر، بل يأتي به بتميزه وعقله، و ما ذكرنا موافق للذوق السليم والمحاورات العرفية» [1]

فَعُصَارَةٌ مَخْتَارُهُ الْقِيَمُ أَنْ:

∅ لا حاجة لتكلف المحقق الاصفهاني حول توفر الملازمة ما بين «الإخبار بالوقوع» و «نفس الوقوع». [2]

∅ و لا حاجة أيضاً لطريقة المحقق الإيرواني بأن الخبر بداعي الإنشاء قد توجه إلى الملتزم بالشرع فقط فإنه سيمتثل أمر المولى بتأ و لهذا سيتحدد ذاك الخبر على مخاطب خاص فحسب - فإن هذه المقولة تواجه إشكالية قد بيناها مسبقاً - .

∅ و لا حاجة أيضاً لتورط ضمن باب الكنايات - و ندعي أن الخبر بداعي الإنشاء يُعدّ كناية - زعماً من صاحب المنتقى - فإنه خلاف الظهور - .

∅ و لا نتزحلق أيضاً في المجازية زعماً من المشهور و المحقق الخوئي.

بل قد أجاد المحقق الخميني حيث قد اعتقد بأن الخبر بداعي الإنشاء يُساوي تحقق العمل حتماً بحيث يُعدّ واضح التحقيق خارجاً، فبالتالي، إننا - وفقاً لتنصيب المحقق الخميني - مُستغنون تماماً عن ورود الأمر الشرعي إذ نمتلك استعمالاً - أي الخبر بداعي الإنشاء - أبلغ من صيغة الأمر و البعث، و الشاهد على مقالتنا أن الذوق العرفي يرافقنا جيداً بحيث إن العقلاء سرعان ما سيحكمون بلزوم الفعل من هذه الهيئة الخاصة نظير «إن ولدي يصلي» فبالنتيجة، لا نتورط في اتخاذ قاعدة «الشيء ما لم يجب لم يوجد» زعماً من المحقق العراقي.

و أمّا مسألة «الأكديّة» فقد لوّح إليها ضمن كتابه الآخر قائلاً:

«و أخرى يخبر عن الواقع، و لكن مشفوعاً بادعاء الوقوع، فعلى هذا استعملت الجملة الخبرية في معناها الإخباري، لكن لأجل تحريك المخاطب نحو الواقع. فإذن: الجمل الخبرية المستعملة في مقام الإنشاء مجاز بالمعنى الذي ذكرناه في محلّه، و الطلب بهذا اللسان أبلغ من الطلب بهيئة الأمر، كما لا يخفى. ألا ترى: أنّك إذا أردت تحريك ابنك إلى إتيان فعل يحفظ مقامك فقلت له: ابني لا يفعل ذلك، أو ابني يحفظ مقام أبيه، فترى أنّه أبلغ و أوفى من قولك له: افعل كذا. و بالجملة: قولك لابنك: ابني يصليّ - مثلاً - في مقام البعث و الإغراء لا تريد منها إلّا أمرك ابنك بالصلاة، لكن بلسان الإخبار عن وقوعها و صدورها منه و عدم قابليتها للترك؛ فكأنّك أوكلت إتيانها إلى عقله و تمييزه، فتدبر» [3]

و المُستنتج هو أنّا رغم ترجيحنا مسبقاً لمقالة المحقّق الاصفهانيّ إلّا أنّ الذّهن ينساق حالياً نحو نظريّة المحقّق الخميني حيث تبدو أكثر عرقيّة بلا تجشّم أصلاً لتسجيل الملازمة بين «الإخبار بالوقوع» و «نفس الوقوع» بل حينما يُشاهد العرف المُعتاد عبارة «ولدي يصلي» سيستخرج الطّلب المولويّ مباشرة و يحكم بوجوبها. [4]

و أمّا منهجنا ضمن باب الإنشائيّات - و هي حكاية الألفاظ عن الإرادة الباطنيّة أو وقوع النّسبة - وفقاً للمحقّقين الرّشتي و الحائريّ و العراقيّ، فينسجم تماماً مع الخبر بداعي الإنشاء أيضاً فإنّ المُخبر قد حكى لنا عن إرادة المولى المكتومة و طلبه حقيقة ثمّ يتفعل دور العقلاء فيعتبرون وجوبه تماماً، فبالتالي لا تُصبح هذه الحكاية الخبريّة مجازيّة - زعماً للمحقّق الخوئيّ - و لا مجملة - زعماً للمحقّق الرّاقبيّ - أبداً.

مُعْطَيَاتُ هَامّة من قِبَلِ الوالد المحقّق الأستاذ حول الخبر بداعي الإنشاء

لقد شرّح الوالد المحقّق - باللغة الفارسيّة - حقيقة المحقّق الخمينيّ بحيث لم يستشكل عليه إطلاقاً، إلّا أنّه قد أبدع احتمالاً آخر قائلاً:

«از كلام امام بزرگوار رحمه الله استفاده می شود که این گونه تعبيرات، معمولاً در مقام تشويق به کار می روند. يعنی ضمن اینکه بعث و تحريك است تشويق خاصّی هم می باشد، مثل اینکه انسان در مورد فرزندش تعبير می کند: «فرزند من قرآن می خواند»، اگر این تعبير در مقام اخبار و حکایت باشد، از بحث ما خارج است و اگر می خواهد با این تعبير بگوید: «فرزند من آن قدر تکامل پیدا کرده و با مزایای قرائت قرآن آشنا شده که قرآن می خواند». يعنی می خواهد ضمن اینکه او را الزام به قرآن خواندن می کند، تشويق هم بنماید. گویا می خواهد بگوید: فرزند من، نیاز به گفتن من ندارد، او در ارتباط با قرائت قرآن آن قدر کامل شده که لازمه کمالش، عبارت از قرائت قرآن است. در تعبيرات خود ما هم گاهی این طور است. انسان گاهی برای تشويق فرزندش به درس خواندن، به او مستقیماً نمی گوید: «درس بخوان»، بلکه می گوید: فرزند من درس می خواند» يعنی او آن قدر آگاهی دارد که ضرورت درس خواندن را دریافته است [5] در اینجا احتمال دیگری به ذهن می رسد که نیاز به تتبع دارد و آن این است که جمله خبریّه در مقام انشاء، وقتی به کار می رود که سؤال کننده با اساس حکم آشنایی دارد و ضوابط و اصول را می داند به طوری که اگر خودش دقت بیشتری کرده و تمام ابعاد و جوانب را بررسی می کرد، حکم را متوجّه می شد ولی عدم دقت و عدم بررسی ابعاد مسئله، سبب شده که جواب سؤال برای او مجهول بماند و ناچار شود از امام علیه السلام سؤال کند، شبیه آنچه که در روایت عبد الأعلى در رابطه با مسح بر مِراره مطرح شده است. راوی به امام صادق علیه السلام عرض می کند: من در راه لغزیدم و ناخنم کنده شد پس روی آن دوا و امثال آن گذاشتم، وظیفه من برای وضو چیست؟ امام علیه السلام در پاسخ می فرماید: يُعْرِفُ هذا و أشباهه من کتاب الله عزّ و جلّ (ما جعل علیکم فی الدّین من حرج)، [6] امسح علیه. [7] يعنی اگر این آیه را مورد توجّه و التفات قرار می دادی می توانستی حکم مورد سؤال را از آن استفاده کنی. آیه «ما جعل علیکم فی الدّین من حرج» اقتضاء می کند که در اینجا مسح بر بشره لازم نباشد، بلکه بر همان مِراره مسح کن، زیرا در اینجا مسح بر بشره، عنوانی حرجی است و آیه

می‌فرماید: «ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ». در ما نحن فيه هم شبیه همان معنا پیاده می‌شود. در صحیحۀ ثانیۀ زرارۀ، اولین سؤالی که زرارۀ از امام علیه السلام می‌پرسد این است که می‌گوید: «أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصببت و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبي شيئاً و صليت ثم إنني ذكرت بعد ذلك»، امام علیه السلام در جواب می‌فرماید: «تعبد الصلاة تغسله» [8] گویا امام علیه السلام می‌خواهد به زرارۀ بفرماید: «دو مطلب نزد تو مسلم است: ۱ - نجاست دم و نجاست منی ۲ - شرطیت طهارت ثوب برای نماز - اگر این دو معنا مسلم نبود، وجهی برای سؤال زرارۀ نبود - و اگر در این دو مطلب، دقت می‌کردی درمی‌یافتی که نمازت باطل است. در اینجا مسألهٔ جهل مطرح نیست بلکه نسیان مطرح است و نسیان، حکم را تغییر نمی‌دهد. پس با توجه به این دو مطلب، گویا حکم مسئله روشن است». ولی در مواردی که سؤال‌کننده به طور کلی جاهل به مسئله است، از هیئت «افعل» استفاده می‌شود، مثلاً اگر سؤال‌کننده نمی‌داند که نماز جمعه واجب است یا نه؟ آنجا در جواب او نمی‌گویند: «تصلي صلاة الجمعة» زیرا اساس و اصل حکم در آنجا مجهول است، بلکه در این موارد، به هیئت افعل تعبیر می‌شود. البته گفتیم: این احتمال، نیاز به تتبع بیشتر دارد. ولی به هر حال، جمله خبریه‌ای که در مقام انشاء است، ظهور در وجوب دارد، چه از راه تبادر وارد شویم و چه از راه تمامیت حجت - که دلیل پنجم بود- [9]

و لبّ مقالته النبيلة أنّ الجملة قد استعملت استعمالاً خبرياً بداعي الإنشاء وفقاً للمحقّقين الآخوند و الخميني، إلا أنّ هناك سرّاً مكنوناً لدى تغيير التعبير - أحياناً بالصيغة و أحياناً بالخبرية - إذ المكلف العارف بالمسألة يتمايز عن الجاهل فلو عرفها و ارتكز في ذهنه بعض جوانب الموضوع بنحو إجمالي - نظير زرارة العالم بإبطال النجاسة للصلاة - لأصدر تسائلاً لأجل تبين جزئيات المسألة - أي صحّة الصلاة أو البطلان و الإعادة - بحيث لو تأمل ملياً في الإخبار بداعي الإنشاء - يُعيد - لسرّعاً ما توصّل إلى الطلب المولوي و انبعث، بينما الجاهل بالمسألة لا يعي وجود طلب مولوي، فبالنّالي، إنّ الوالد المحقّق الأستاذ أخيراً قد سار مسار المحقّقين الآخوند و الخميني تماماً. [10]

منظار المحقّق البروجردي حول الخبر بداعي الإنشاء

و لقد اتّجه المحقّق البروجردي اتّجهاً أجنبياً - أي إرشادية الخبر في مقام الإنشاء - عن بقية الاتّجاهات قائلاً:

«و هاهنا نكتة لطيفة يُعجبنا ذكرها و هي أن الأوامر و النواهي الصادرة عن النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام على قسمين:

1. «القسم الأول»: الأوامر و النواهي الصادرة عنهم في مقام إظهار السلطنة و أعمال المولوية نظير الأوامر الصادرة عن الموالى العرفية بالنسبة إلى عبيدهم، مثال هذا: جميع ما صدر عنهم عليهم السلام في الجهاد و ميادين القتال، بل كل ما أمروا به عبيدهم و أصحابهم في الأمور الدنيوية و نحوها، كبيع شيء لهم و عمارة بناء و مبارزة زيد مثلاً.

2. «القسم الثاني»: الأوامر و النواهي الصادرة عنهم عليهم السلام في مقام التبليغ و الإرشاد إلى أحكام الله تعالى كقولهم: صل أو اغتسل للجمعة و الجنابة أو نحوهما، مما لم يكن المقصود منها أعمال المولوية، بل كان الغرض منها بيان ما حكم الله به، نظير أوامر الفقيه في الأحكام الشرعية بالنسبة إلى مقلديه.

Ø أما القسم الأول: فهو و إن كان ظاهراً في الوجوب كما فصلناه، و لكنه نادر جداً بالنسبة إلى القسم الثاني، الذي هو العمدة في أوامره و نواهيهم عليهم السلام، و هو محل الابتلاء أيضاً.

Ø و أما القسم الثاني فلما لم يكن صدورها عنهم لإعمال المولوية، بل كان لغرض الإرشاد إلى ما حكم الله به على عباده كانت في الوجوب و الندب تابعة للمرشد إليه، أعني ما حكم الله بها (فيُخبرون عن أحكام الله و إرادته فحسب ولهذا ستُصبح هذه الأوامر

إرشادية إذ لا يُستظهر منها الطَّلَب) و ليس لاستظهار الوجوب أو النذب من هذا السنخ من الأوامر وجه، لعدم كون الطلب فيها مولوياً (فلو كان المرشد إليه مستحباً فيصبح الأمر إرشادياً نحو الاستحباب و كذا الكلام في الوجوب) فتأمل جيداً» [11]

و تذيلاً لمقالته نقول: إنَّ المحقِّق البروجرديّ - ضمن أحاديث الشيعة - قد استشهد للشَّقِّ الثَّاني بكلام احتجاجي تجاه أهل العامة فإنهم لا يعبأون بكلمات أهل البيت عليهم السَّلام حتَّى بدرجة راوٍ واحد موثَّق، فعلى أساسه قد عاتبهم هناك قائلاً: أن لماذا لا ينقلون روايات ذرية النَّبيِّ عليهم السَّلام في حدِّ راوٍ واحد - على أقلِّ التَّقادير - [12]

و أمَّا مُحتَوَيَات مقالة المحقِّق البروجرديّ فقد أجابها الوالد المحقِّق الأستاذ - حول إرشادية الأوامر - قائلاً - بالفارسيَّة -:

«این بیان ایشان بیان ارزنده‌ای است و حجیت روایات شیعه را - براساس مبنای اهل تسنن - ثابت می‌کند. ولی ما از این مطلب استفاده می‌کنیم که «اغتسل للجنابة» که در کلام امام صادق علیه السلام وارد شده مربوط به خداوند است و امر آن - در واقع - خداوند است. پس چرا شما (مرحوم بروجردی) امر آن را ارشادی می‌دانید؟ پس ملاک امر مولوی این است که ارتباط به حکم الله ندارد، ارتباط به وحی و جبرئیل ندارد. بلکه رسول صلی الله علیه و آله براساس تشخیص خودشان ملاحظه فرمودند که در جامعه اسلامی چنین ضرری در شرف به وجود آمدن است لذا می‌گوید: «درخت را بکن و نزد او بینداز»، این امر، امر مولوی است. ولی در جایی که می‌فرماید: «صَلُّوا کَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» [13]، امر، درحقیقت، رسول خدا صلی الله علیه و آله نیست و امر آن امر مولوی رسول الله صلی الله علیه و آله نیست بلکه امر، خداوند است یعنی خداوند دستور داده که نماز شما به همان کیفیتی باید باشد که من نماز می‌خوانم. آن وقت ایشان برمی‌خیزد و نماز می‌خواند و به مردم تعلیم می‌دهد. این امر، امر خداوند است ولی جمله «قال الله» در کنار آن نیست. و همین‌طور است اوامری که از ائمه علیهم السلام صادر می‌شود.» [14]

• و مستَحَصِّل اعتراضه هو أنَّ أحكامه تعالی مولوی بالعرض أي بواسطة المعصومين عليهم السلام بحيث إن قِمة شُموخهم المعنوي و مكانتهم الغالية لدى الله تعالى قد منحتهم الولاية الإلهية المطلقة، فلا تُعدَّ إرشادية محضة - زعماً منه - بل تُعدَّ مولوية بالعرض.

• و إِنَّا أيضاً نُفِيض - هنا - إشكالية أخرى تجاه المحقِّق البروجرديّ بأنَّا حتَّى لو سلَّمنا «المولوية العرضية للمعصومين عليهم السلام» لظَلَّت المعضلة - الإرشادية و انعدام الوجوب - متبقية إذ يَعْتَقِد المحقِّق البروجرديّ أنَّ جذر الشَّبهة هو «الإخبار المحض عن حكم الله» بحيث إنَّ المتكلم «لا يأمر» إطلاقاً بل يُعَدُّ مُخْبِراً عن إرادته تعالی و أمره فحسب و لهذا سَتُفْضِي هذه الفكرة إلى إرشادية الأوامر تماماً - لا مولويتها - و حيث إنَّ كافة الأحكام الإرشادية تَسْتَتَبِع حكم المرشد اليه وجوبياً أو استحبابياً فبالنَّالِي لا يُمكننا استخراج الحكم الشرعي من نفس إخبار الإمام أبداً.

[1] مناهج الوصول الى علم الاصول (الخميني): 1 / 257

[2] ثم علق الأستاذ المعظم عقيب الدرس - مُبرِّراً مقالة المحقِّق الاصفهاني - قائلاً: بأنَّ مثال كلام الاصفهاني يتول إلى رؤية العقلاء أيضاً - وفقاً لتنصيب المحقِّق الخميني - فإنَّهم قد اعتَبَرُوا الملازمة العرفية ما بين الإخبار بالوقوع و بين نفس الوقوع، فكأنَّ العمل سَيَتَحَقَّق عندهم بنحو وجوبي ضمن الخارج - و يبدو أنَّه تبرير مُسَدَّد -.

[3] جواهر الأصول (الخميني): 2 / 159

[4] ثم علق الأستاذ المعظم عقيب الدرس - مُبرِّراً مقالة المحقِّق الاصفهاني - قائلاً: بأنَّ مثال كلام الاصفهاني يتول إلى رؤية العقلاء أيضاً فإنَّهم قد اعتَبَرُوا الملازمة العرفية ما بين الإخبار بالوقوع و بين نفس الوقوع، فكأنَّ العمل سَيَتَحَقَّق بنحو وجوبي ضمن الخارج - و يبدو أنَّه تبرير مُسَدَّد -.

[5] مناهج الوصول إلى علم الأصول، ج ١، ص ٢٥٧، تهذيب الأصول، ج ١، ص ١٤٥ و ١٤٦

[6] الحج: ٧٨

[7] وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٢٧ (باب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ٥).

[8] وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٠٦٣ (باب ٤٢ من أبواب النجاسات، ح ٢).

[9] فاضل موحدي لنكراني محمد. اصول فقه شيعه. Vol. 3. ص 270 و 271 قم - ايران: مركز فقهی ائمه اطهار (ع).

[10] أي أنّ المُخْبِر يُخْبِر بالدّلالة المطابقيّة و لكن بداعي الإنشاء جديّاً، إلّا أنّ الفارق هو أنّ المحققين الخمينيّ و والد الأستاذ يرون الوجوب ببركة بناء العقلاء و اعتبارهم في أمثال هذه المواقف بخلاف الكفاية الذي ادّعى الظّهور فحسب.

[11] نهاية الاصول: 1 / 108 - 109

[12] و قد ذكر مقالته والد الأستاذ باللغة الفارسيّة قائلاً: «مرحوم بروجردی با توجه به این مقدّمه می‌خواهد بفرماید: با صرف‌نظر از مسأله امامت ائمه عليهم السلام، چه فرقی بین روایت ابو هريره از پیامبر صلی الله علیه و آله و روایت ائمه عليهم السلام از پیامبر صلی الله علیه و آله وجود دارد؟ چرا شما (اهل تسنّن) روایاتی که ابو هريره از پیامبر صلی الله علیه و آله نقل کرده قبول می‌کنید ولی روایاتی که ائمه عليهم السلام نقل کرده‌اند نمی‌پذیرید؟» (جامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ١٣١)

[13] بحار الأنوار، ج ٨٥، ص ٢٧٩

[14] فاضل موحدي لنكراني محمد. اصول فقه شيعه. Vol. 3. ص 279 قم - ايران: مركز فقهی ائمه اطهار (ع).